الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الثانية

محضر جلسة
لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطاقة والبيئة
عدد 9

25 جانفي 2024

❖ **تاريخ الاجتماع**: الخميس 25 جانفي 2024

❖ **جدول الأعمال**: الاستماع إلى ممثّلي وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة حول:

* – مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني"(عدد 2023/53).

* – مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "عشتروت"(عدد 2024/04) (طلب فيه استعجال نظر).

* مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "رحمورة" (عدد 2024/05) (طلب فيه استعجال نظر).

الحضور:

- الحاضرون: 07
- المعتذرون: 03
- الغـائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 11

بداية الجلسة: س 10 و30 دق **رفع الجلسة**: س 16 و30 دق.

أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم الخميس 25 جانفي 2024 خصصّتها للاستماع إلى ممثّلي وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة حول:

- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني"(عدد 2023/53).

- مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "عشتروت"(عدد 2024/04) (طلب فيه استعجال نظر).

- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "رحمورة" (عدد 2024/05) (طلب فيه استعجال نظر).

أوضح السيد رئيس اللجنة في مفتتح جلسة الاستماع إلى ممثلي وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة أن هذه الجلسة كانت قد خصصت للتداول حول مشروع قانون عدد 2023/53 غير أنه وباعتبار ورود مشروعي قانونين عدد 2024/04 و05 /2024 الذين ستتم إحالتهما من مكتب مجلس نواب الشعب إلى لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة وقد طلب فيهما استعجال نظر فإن اللجنة تقترح التداول حولهما خلال هذه الجلسة.

الاستماع إلى ممثلي وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة:

قدّم ممثلي وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة عرضا حول قطاع المحروقات والمسار المعتمد بخصوص استغلال امتيازات الاستغلال التي انتهت مدة صلوحيتهم أو شارفت على الانتهاء. فحول نشاط الاستكشاف والبحث والتطوير الطاقي ما بين سنتي 2010 و2023، بيّنوا أنّ عدد الرّخص السّارية المفعول تراجع من 52 رخصة سارية المفعول سنة 2010 إلى 26 رخصة سنة 2016 و16 رخصة في الوقت الحالي ممّا ترتب عنه تقلّص في عدد الآبار الاستكشافية وبالتالي تراجع معدّل الإنتاج الوطني للمحروقات، مقابل تسجيل انتعاشة خلال سنة 2021، وقدّروا أنّ ذلك راجع إلى دخول حقلي "نوّارة" و"حلق المنزل" حيّز الاستغلال.

ولاحظوا أنه بموجب عدم إسناد رخص جديده لم يتمّ تجديد المخزون القابل للاستخراج، وهو ما جعل المخزون يتراجع من 7.8 مليون طن مكافئ نفط إلى 4 مليون طن. وتتطلع الوزارة في موفى السنة الجارية إلى تحقيق طاقة إنتاجية متوقّعة في حدود 5 مليون طن مكافئ نفط.

وأضافوا أنه من مميزات قطاع المحروقات تعدد الأنظمة القانونية، حيث بينوا أنها تندرج ضمن ثلاثة أنظمة قانونية وهي نظام الأوامر العلية، من ذلك أنّ حقل البرمة يخضع إلى "الأمر العلي المؤرّخ في 13 ديسمبر 1948 المتعلق بإحداث تدابير خصوصية لتسهيل التفتيش عن المواد المعدنية من الجمع الثاني وتسهيل استغلالها"، والأمر العلي المؤرخ في غرّة جانفي 1953 والمتعلّق بتحوير نظام المناجم، إلى جانب نظام المرسوم ويشمل المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 والمتضمّن سنّ أحكام خاصة تهمّ البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها المصادق عليه بالقانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 ونظام مجلة المحروقات ويشمل مجله المحروقات الصادرة بمقتضى القانون عدد 93 لسنه 1999 المؤرخ في 17 أوت 1999 والنصوص المتممة والمنقحة لها، كما ذكروا أنّ هذه النّظم جميعها سارية المفعول بحسب تاريخ إسناد الرّخصة أو الامتياز.

وأضافت ممثلة الوزارة أنه عند نهاية مدة صلوحية الامتياز وهي الحالات المعروضة على اللجنة هناك أربع فرضيات ممكنة وهي الهجر النهائي للحقل لنفاذ المخزون أو التمديد في مدة صلوحية الامتياز بعد تقديم مطلب من صاحب الامتياز قبل 11 سنة من نهاية مدة الصلوحية أو منح الامتياز للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بعد التخلي عن حق الأولوية من طرف صاحب الامتياز وهي وضعية سيدي الكيلاني أو مواصلة الاستغلال في إطار حق الأولوية بعد مراسلة السلطة المانحة لصاحب الامتياز.

وبخصوص امتياز استغلال "سيدي الكيلاني" المتأتي من رخصة البحث عن المحروقات "قيروان الشمالية" الذي تمّ اكتشافه سنة 1989 ودخل حيز الانتاج سنة 1991، فيما تبلغ طاقة انتاجه اليومي حوالي 930 برميل من النّفط، بينما يقدّر حجم الاحتياطي المتبقّي في حدود 2 مليون برميل، انتهت مدة صلوحيته في 24 ديسمبر 2022، موضّحين أنّ هذا الامتياز يرجع للشركة الكويتية الجنسية kufpec (Tunisia) limited بنسبة 22,5 %، والشركة الصينية CNPC International (Tunisia) Ltd بنسبة 22,5 %، والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 55 %، وتقوم الشركة

الكويتية–التونسية–الصينية (CTKCP) بدور المقاول العام. وأصبحت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في 25 ديسمبر من سنة 2022 صاحبة الامتياز بنسبة 100 % بعد أن أعرب الشريك الكويتي عن تخلّيه عن حقّ الأولوية، وتلقّي إعلام من الشّريك الصّيني يفيد تغيير التسمية الاجتماعية وتغيير الرقابة وقد تمّ رفضه حفاظا على حقوق الدّولة في ضمان مصاريف الهجر النهائي بعد النّفاذ النّهائي للمخزون.

النـقاش العامّ:

وفي باب النقاش، استوضح عدد من أعضاء اللجنة حول صيغ العقود المبرمة بين الجمهورية التّونسية والشركات العالمية المنقّبة عن البترول والشروط المطلوب توفّرها قبل إمضاء العقود، وعن الدّوافع والأسباب التي تعيق التّعاقد مع شركات عملاقة قادرة على القيام بالدراسات المعمقة لتوسيع إمكانيات الكشف عن مخزونات بترولية محتملة ومدى استجابتها لقواعد الشفافية ومراعاة استقلالية القرار الوطني السّيادي.

فيما تساءل البعض الآخر من أعضاء اللجنة عن أسباب مغادرة عديد الشركات وتخلّيها عن تجديد عقود الاستغلال، واستراتيجية الدّولة فيما يتعلّق باستقطاب المستثمرين الأجانب للبحث والتّنقيب خاصّة أنّ ذلك يتطلّب استثمارات مالية واستعدادات تقنية ولوجستية كبيرة، بينما تقدم عديد النواب بطلب إيضاحات في خصوص الكميات التي تنتفع بها تونس من إجمالي الإنتاج الوطني والكميّات المصدّرة، وعن وضعية شركة "ستير" المالية والإدارية ووضعية شركة "Joint Oil".

طلب بعض النواب تقديم بسطة حول المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ووضعيتها الإدارية وما تواجهه من تحديات لعل أبرزها الخسائر المالية وتراجع أرباحها وتقلص أنشطتها، واستوضح أحد أعضاء اللجنة حول المسار الزمني لهذا الامتياز كما تم التطرّق للصّعوبات القانونية والتشريعية في قطاع المحروقات، والتعرض للإشكاليات العقارية ووضعيات الآبار البترولية المهجورة ومخاطرها على المحيط السّكاني.

وفيما يخصّ المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، أكد عدد من نواب اللجنة أن الكثير منها تخلى عن التزاماته التعاقدية إضافة إلى عدم القيام بدور فاعل في معاضدة جهود الدّولة من حيث التشغيل والمساهمة في التّنمية الثقافية والرّياضية والبيئية. مطالبين بإيضاحات حول مشروع تنقيح مجلة المحروقات وتحيينها حتى تتماشى

وما يشهده القطاع من متغيّرات والحفاظ على حقوق تونس في مقدّراتها. وفي نفس السياق تساءلوا عن مآل بقية الآبار التابعة لحقل "سيدي الكيلاني" خاصة أنّ المستغلّ حاليا هو بئر من بين 13 بئرا.

كما طلب عدد من أعضاء اللجنة بعض الإيضاحات بشأن استراتيجية المؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية فيما يتعلّق بعمليات الاستكشاف واستغلال بقيّة الآبار للرّفع من مستوى الطاقة الانتاجية. وبخصوص التوجّهات العامّة للوزارة بالنسبة إلى الانتقال الطاقي والطاقات المتجدّدة، وتطوير برامج التنقيب والبحث والاستكشاف بالاعتماد على الطاقات التّونسية والكفاءات التي تعتبر رائدة في مجالها. واستوضح أحد أعضاء اللجنة عن مآل القضية المرفوعة إلى التحكيم الدولي.

فيما دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى التسريع بالموافقة على مشاريع القوانين المعروضة على أنظار اللجنة لصبغتها الحيوية، مقترحين تنظيم يوم دراسي تحت إشراف الأكاديمية البرلمانية بحضور وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لتبادل وجهات النظر حول قطاع المحروقات وتسليط الضوء على العقود وأنشطة البحث والاستكشاف وسياسة الدولة وبرامجها واستراتيجيتها خاصة فيما يتعلق بالطاقات البديلة.

أجوبة إطارات وزارة الصناعة والمناجم والطاقة:

وفي تفاعل ممثلي وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة مع استفسارات النواب وتساؤلاتهم، بيّنوا أن الاستهلاك الوطني يمثل حوالي 10 مليون طن مكافئ نفط سنويا فيما يبلغ حجم التّوريد نسبة 50 % من معدّل الاستهلاك، وهو ما يستدعي تطوير الموارد البترولية الذاتية في مجال الاستكشاف والحفر لتلبية مختلف الحاجيات الوطنية، موضّحين أن استراتيجية الدّولة تُبنى على تطوير الإنتاج المحلي والاستثمار في الطاقات المتجدّدة وتطوير البدائل التقنية لتقليص الاستهلاك الطاقي.

وحول إمكانيات التّعاقد مع الشركات العالمية الكبرى القادرة على تحقيق أفضل النتائج بما لها من إمكانيات مالية وبشرية وتقنية هائلة وما راكمته من خبرات وتجارب، بيّن ممثلي وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة أنّ الإجراء الجاري به العمل هو التّسويق للوجهة المعروضة للبحث والاستكشاف، وبعد وصول العروض تتمّ عملية الفرز والتّقييم لبرامج الاستثمار والمقترحات المقدّمة، ومن ثمّة يقع اسناد رخص البحث، هذا أولا، وثانيا فإنّ المخزونات في تونس والطاقة الإنتاجية المحتملة غير مغرية بالشكل الذي يجلب كبرى الشركات العالمية،

بالإضافة إلى أنّ نسبة العثور على البترول بعد الدرّاسة والبحث والتّنقيب لا تتجاوز 20 % فيما ترتفع هذه النّسبة في القطر الجزائري المجاور إلى حدود 50%.

وحول ما يتداول من وجود البترول والغاز بكميات وافرة في خليج قابس على غرار ليبيا والجزائر، افادوا أن الحوض الممتدّ بين هذه الدّول الثلاث ورغم توسّط تونس فإن الكمية المتوفرة حسب الدّراسات الجيولوجية تبين أنها دون المؤمّل وأن حوض غدامس في الجنوب التونسي هو حوض رسوبي كبير ولكن الخصائص الجيولوجية المكونة له نسبيا ضعيفة مقارنة بالمكونات الصخرية للحوض الذي يصل بين دول الجوار.

أمّا فيما يتعلق بمجلّة المحروقات، فقد أوضح ممثل الوزارة أنّ هناك خيارين إما مراجعة شاملة للمجلة أو تنقيح جزئي لها ومبدئيا كان توجه الوزارة نحو تنقيح جزئي في اتجاه تفادي بعض الثغرات القانونية من ذلك أن تغير الرقابة غير مدرج في المجلة الحالية. وقد تم تكوين لجنة في الغرض تشمل ممثلين عن الإدارة العامة للمحروقات والإدارة العامة للشؤون القانونية ومصالح مستشار التشريع برئاسة الحكومة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وسيصلكم مشروع التنقيح بعد استكمال كافة المراحل وكل الإجراءات.

وأوضحت السّيدة الرئيسة المديرة العامّة للمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية أنّ استراتيجية المؤسسة مواكبة لاستراتيجية الدّولة في قطاع المحروقات وهي تعمل على ترويج الرّخص الشاغرة واستقطاب المستثمرين وتطوير الإنتاج في الامتيازات الموجودة والتقليص من كلفة الإنتاج، وأضافت أنّ الكفاءات التونسية في شتى التخصصات تمثّل نسبة عالية من جملة المشتغلين في الشركات المنتصبة في قطاع المحروقات وأن المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تقوم بالرقابة انطلاقا من الاستكشاف وصولا إلى الإنتاج.

وإجابة عن تساؤل حول وضعية امتياز "سيدي الكيلاني" ودوره التشغيلي والتنموي، أفادت بأنّ الشركة تحوّل المساهمات المالية بعنوان المسؤولية الاجتماعية لفائدة الولاية التي تتولّى بدورها صرفها للأطراف المعنية حسب البرامج المتّفق عليها. وأضافت أنّه من المستحسن تمويل مشاريع تنموية وبيئية وثقافية عوض توظيف هذه الأموال في الأجور.

وحول الملاحظات التي أوردها عدد من النوّاب حول وضعية الشركة التونسية الليبية "Joint Oil"، أبرزت أنّ هذه الشركة هي مشتركة تونسية ليبية تأسّست سنة 1989 وهي ممثلة في الشركة الليبية " Ola Energy" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، وقامت في سنة 1993 ببعض الأبحاث الاستكشافية

التي بيّنت حسب التقييم الأولي وجود مخزون شرعت تونس للتسويق له بعد تقديم العروض وتقييمها واختيار الشريك المناسب.

أما فيما يتعلّق بالشركة التّونسية للأنشطة البترولية، فقد أوضحوا أنها على الرّغم من بعض الصعوبات المالية والهيكلية فهي على استعداد لتواصل الاضطلاع بدورها الاستراتيجي والمحوري في الاقتصاد الوطني من خلال التعهّد بالإشراف والتّسيير لامتيازات الاستغلال التي آلت إليها بحكم انتهاء العقود، بما يعزز دورها في معاضدة المجهود الطاقي للدّولة.

وواصلت اللجنة جلستها بحضور ممثلي وزارة الصناعة والمناجم والطاقة للتداول حول مشروعي قانونين يتعلّقان بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "عشتروت" و"رحمورة" عدد 04 و2024/05 (طلب فيهما استعجال نظر) حيث رحب السيد رئيس اللجنة بالسيد الفاضل بنت ركية مساعد السيد رئيس مجلس نواب الشعب المكلف بمتابعة نشاط لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة الذي أوضح بدوره أن هذا يندرج في إطار التنسيق بين مكتب المجلس واللجان.

أوضح ممثلي وزارة الصناعة والمناجم والطاقة أنه تم توضيح المسار القانوني الذي تم اعتماده في إطار تسوية وضعية امتيازات الاستغلال التي انتهت أو شارفت مدة الصلوحية على الانتهاء. وأكدوا أنّ دواعي استعجال النّظر في شأن استغلال هذين الامتيازين باعتبار انتهاء مدة الصلوحية بالنسبة لعشتروت 31 ديسمبر 2023 ورحمورة في 14 جانفي 2023. كما أبرزوا أن امتيازات الاستغلال المعروضة على اللجنة تندرج ضمن مجموعة من الامتيازات التي تضمّ ثمانية عشر امتيازا انتهت أو شارفت مدة الصلوحية على الانتهاء خلال الفترة الفاصلة بين ديسمبر 2018 وديسمبر 2023، وأضافوا أن مواصلة الاستغلال لم يكن اعتباطيا بل عن طريق دراسات اقتصادية وفنية ولما لها من مأمولية ومردودية. وبينوا أن امتياز استغلال المحروقات المسمّى "عشتروت" متأتي من رخصة البحث عن المحروقات "خليج قابس البحرية" وذلك لمدّة صلوحية بـ 50 سنة انتهت في 31 ديسمبر 2023. وأضافوا أنّه كان خاضعا للأنظمة القانونية السابقة لمجلة المحروقات وحاليا أصبح خاضعا للمجلة وقد حددت مدة صلوحية امتياز الاستغلال الجديد بـ 23 سنة.

أمّا على مستوى المردودية، أفادوا أنّ حقل "عشتروت" يعدّ من أهمّ الحقول النّفطية في البلاد التّونسية إذ يبلغ إنتاجه اليومي حوالي 4700 برميل من النّفط، كما يقدّر الاحتياطي المتبقّي القابل للاستخراج بحوالي 64 مليون برميل نفط. كما أكدوا على المردودية الاقتصادية الهامة لهذا الامتياز.

حيث تجري مواصلة الاستغلال لفائدة الدولة التونسية بطرق قانونية بعد إجراء الدراسات الاقتصادية والفنية الضرورية التي أفضت نتائجها إلى تأكيد الاستفادة الربحية لصالح المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وللدّولة التونسية، حيث تم تفعيل حقّ الأولوية بمقتضى مراسلات في الغرض صادرة عن الإدارة العامّة للمحروقات في سنتي 2015 و2016 تطلب فيها من أصحاب الامتياز تقديم دراسات اقتصادية وفنية، مع تأكيدهم أن "عشتروت" يعتبر ثاني أهم امتيازات الاستغلال بعد "البرمة" على مستوى حجم الانتاج.

وحسب إفادة ممثلي وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، فإنه تم التوصّل إلى جميع التفاهمات المطلوبة بعد تلقّي برنامج أشغال من قبل الشركاء يثبت المردوديته الاقتصادية، حيث قبلوا بالشروط التي تقدّمت بها الدولة التونسية وتعهّدوا بإنجاز الأشغال التحفيزية المطلوبة لزيادة الإنتاج وحفر ثلاثة آبار تطويرية بحرية جديدة، مع إعادة تأهيل منشآت الاستغلال في امتياز "عشتروت".

وحول امتياز الاستغلال "رحمورة" المتأتي من رخصة البحث عن المحروقات "قرقنة الغربية" أوضح ممثلي الوزارة أن هذا الامتياز كان خاضعا لأحكام المرسوم عدد 9 لسنة 1985 حيث تمتع بمدة صلوحية 30 سنة وهو يحتوي على بئر منتج واحد بمعدّل يومي في حدود 380 برميل من النفط، في حين يقدّر الاحتياطي المتبقّي القابل للاستخراج بـ 1.1 مليون برميل حيث أعرب أصحاب الامتياز على رغبتهم في مواصلة الاستغلال باعتبار لازالت هناك مأمولية فنية ومردودية اقتصادية. وقد قبلوا بالشروط التي تقدّمت بها الدولة التونسية وتعهّدوا بأشغال صيانة على هذا البئر وحفر بئر استكشافية.

وتفاعلا مع الاستفسار المتعلق بكيفية تحديد مدة الاسناد الجديد لامتياز الاستغلال "عشتروت" بـ 23 سنة أوضحت ممثلة الوزارة أن تحديد مدة الاسناد الجديد يكون بحسب نمط انتاج الحقل المرتبط بالمأمولية والاحتياطي المتبقي القابل للاستخراج. وفيما يتعلق بالمردودية الاقتصادية بينت أنه بما أن هناك مأمولية فنية وهناك انتاج فإن هناك مردودية اقتصادية راجعة للدولة وراجعة للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ولجميع الأطراف مشيرة إلى أن كل طلب للحصول على امتياز استغلال يكون مرفقا بمخطط تطوير.

قرار اللجنة:

قررت لجنة الصّناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة الموافقة على مشروع قانون عدد 2023/53 بإجماع الحاضرين ومواصلة النظر في مشروعي القانونين عدد 04 و2024/05.

رئيس اللجنة **مقررة اللجنة**